



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN - WAHAR  
Date : 6-7-95  
Photo No. : 202

## بعد نقطة الالعودة

ستقوم القيامة. كيف! يقسمون الضفة! يكرسون المستوطنات الاسرائيلية فيما! يحكمون على الجزء اليسير الذي سيتحرر من الوجود العسكري الاسرائيلي بأن يتحول مجموعة من الفيتوات! لا حاجة الى الكثير من الذكاء للتنبؤ بانواع الانتقادات التي سيسوقها اصحاب الحمية القومية ضد ما سيسمونه "التنازل الخطير الجديد للنهج العرفاتي الاستسلامي". لا حاجة للذكاء لأن رد الفعل المرتقب ألي، بل انه مقرر سلفا قبل ان تُعرف حتى درجة "التنازل الخطير". ولأن رد الفعل ألي، فلا فائدة من مناقشة هذه الحجج.

وفي اي حال، ليس المهم ما سيفال في بيروت او في هذه العاصمة العربية او تلك. وربما يكون هنا تحديدا الدرس الأبلغ لمسيرة الحكم الذاتي الفلسطيني: لقد تجاوز نقطة الالعودة. قد تتعثر وتتأخر (ولأسباب اسرائيلية لا بضغط من دولة عربية ما) لكنها تعود فتتقدم.

قد يبدو الالتهام بخروج القرار الفلسطيني من دائرة الضغط العربية مريبا للوهلة الاولى، لكننا اذا نظرنا الى الامر بروية، نستطيع ان نرى في هذا الخروج البرهان الساطع على التحول التاريخي المائل الذي انجزه الحكم الذاتي الفلسطيني، على عيوبه الكثيرة. والالجاز هو ما يمكن تسميته اعادة توطين القضية الفلسطينية.

صحيح ان هذا الانجاز لا يعني حكماً نجاح الحكم الذاتي في تحقيق الهدف المرسوم له فلسطينياً، اي تحوُّله دولة. فدون هذا الهدف معوقات عظيمة، كما تبين في السنة المنصرمة من التلكؤ الاسرائيلي ومن التأخير الذي سجّل في تنفيذ اتفاق اوسلو. كما ان انحسار البعد العربي يعني، في وجهه الآخر، مزيداً من الاستفراد الاسرائيلي للفلسطينيين. لكن كل ذلك لا يلغي الحقيقة التي صارت تتضح اكثر فأكثر كلما اجتمع الرئيس ياسر عرفات مع اسحق رابين او شمعون بيريز، وهي ان "المساكنة" التي تختبرها اسرائيل مع جسم سياسي فلسطيني مقيم على جزء من فلسطين تجعلها هي ايضا اسيرة منطق التقدم المحتتم. هكذا، لم تستطع الحكومة الاسرائيلية التهرب مطولا من الموعد الذي كان حدده رئيسها. لم ينجز الاتفاق على توسيع دائرة الحكم الذاتي قبل الاول من تموز. أُنجز في الرابع منه وسيوقع في الخامس والعشرين. تأخير صغير، اذاً، بالمقارنة مع ما حصل في الاشهر الماضية. بل تأخير لا يستحق الذكر بالقياس الى "الوعد" التي سمعنا حول افسال الحكم الذاتي.

قد يكون من المبكر مناقشة تفاصيل الاتفاق الجديد الذي لم يتم تحرير نصه بالكامل بعد، وان يكن من السهل توقع الكثير من النواقص فيه. غير ان الجوهرى معروف منذ الآن: بعد اسابيع، ستعيش مدن الضفة الغربية، باستثناء الخليل والقدس، تحت سلطة فلسطينية، مثلما تعيش غزة منذ سنة ونيف. اما حدود السيادة الفلسطينية، اما الضوابط الاسرائيلية، اما القيود الاقتصادية، فكل ذلك، على اهميته، يبقى ثانوياً، لاسيما اذا تنبنا الى ما حصل في غزة في السنة الاخيرة.

في غزة لم تبين الدولة الفلسطينية بعد. ظل الحكم الذاتي فيما اصغر من دولة. لكنه قطعاً كان اكبر من الوضع المهجين الذي نصت عليه الاتفاقات. وعليه، فإن اقل ما يقال فيه انه سيكبر اكثر فأكثر متى اتسع الى اي مدينة في الضفة.

سمير قصير